بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

SOLIFEM

توجيهات إقليمية من أجل نظامية مستدامة:

وثيقة نتائج الاجتماع الإقليمي الختامي لمشروع
"الحوار الاجتماعي من أجل النظامية وقابلية التشغيل" (سوليفم)

1. المقدمة:

كان مشروع الحوار الاجتماعي من أجل النظامية وقابلية التشغيل في منطقة الجوار الجنوبي (سوليفم) عنصراً أساسياً في تعزيز جهود الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في الجزائر ومصر ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان المشروع مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي، وساعد في تعزيز السياسات الوطنية، وبناء آليات الحوار الاجتماعي، وتعزيز الحوار من أجل تصريح العمال والمؤسسات للانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم .

ومع انتهاء المشروع، يجب أن يتحول التركيز إلى استدامة التقدم وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وتمثل وثيقة نتائج الاجتماع الإقليمي الختامي لمشروع سوليفم والذي عقد في 19 و20 من فبراير 2025 كوثيقة محورية من قِبَل الأطراف الثلاثة - الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية - لمواصلة تعزيز إضفاء الطابع المنظم بعد نهاية مشروع سوليفم، وضمان بقاء الجهود منظمة وشاملة ومؤثرة.

2. النتائج الرئيسية والتأثير المستدام

تعزيز القدرات السياسية والمؤسساتية

لقد وفر مشروع سوليفم قاعدة معرفة قوية وأدوات لدعم استراتيجيات النظاميةحرصا منه على استناد السياسات إلى البحوث والأدلة. وفي الجزائر، تعمل الحكومة على دراسة إمكانية دمج توصيات مشروع سوليفم في الاستراتيجيات الوطنية من خلال الحوار الثلاثي الأطراف. في مصر، شكلت دراسة سوليفم الأسس لمناقشات حول استراتيجية التشغيل. وفي لبنان، بلورت خارطة طريق من أجل النظامية في قطاع الصناعات الغذائية لتشكل نموذجًا للعمل التشاركي في تحديد استراتيجيات وأولويات سياسية. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أرست المناقشات الوطنية الأساس لدمج العمال غير النظاميين في أطر العمل النظامي.

وللحفاظ على هذه الجهود، يوصى بما يلي:

- ضمان بقاء إضفاء الطابع المنظم على الاقتصاد ضمن الأولويات الوطنية تدعمها البحوث المستمرةوالحوار الثلاثي الأطراف

- تعزيز التعاون متعدد القطاعات لإضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار الاجتماعي في سياق النظامية والتوظيف والاستراتيجيات الاقتصادية والحماية الاجتماعية.

تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل النظامية

كان الحوار الاجتماعي محركًا رئيسيًا لنجاح مشروع سوليفم، حيث عزز التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية. في الجزائر ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، تم الاستفادة من منصات الحوار الاجتماعي لتعزيز النظامية، بينما في مصر، اتخذت النقابات العمالية خطوات لإشراك العمال غير النظاميين وزيادة عضويتها.

للبناء على هذا التقدم، تعمل الأطراف الفاعلة على ما يلي:

- تعزيز آليات الحوار الثلاثي مع إعطاء الأولوية لدمج النظامية في اللجان القائمة، ان وجدت.
- ضمان التنسيق المستمر بين أصحاب العمل والنقابات العمالية لمواءمة الأولويات وجهود دعم النظامية.
- توسيع المشاركة والانخراط في النقابات العمالية القطاعية لضمان تمثيل أفضل للعمال في المناقشات.

دعم العمال والشركات بعد انتهاء سوليفم

كان تمكين العمال والشركات غير النظاميين محوريًا في نهج سوليفم. تلقى أكثر من 1000 عامل غير نظامي في مصر توعية حول التحول إلى الاقتصاد المنظم. في الجزائر، أشركت منظمات أصحاب العمل الشركات بشكل مباشر لدعم انتقالهم الى النظامية. في لبنان، يعمل الاتحاد العمالي العام و الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان على إنشاء وحدة وطنية لتقديم الدعم للعمال والشركات في الانتقال الى الاقتصاد المنظم. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عززت مبادرات التدريب للعمال غير النظاميين في القطاعات الرئيسية بناء القدرات على المدى الطويل.

ولضمان استمرار هذه الجهود، تعمل الأطراف الفاعلة على ما يلي:

- تطوير وتوسيع برامج التدريب والتوعية لتمكين العمال والشركات من الانخراط في النظامية.
- تشجيع منظمات أصحاب العمل على مواصلة جهود التوعية التي تدعم تسجيل الشركات والمؤسسات والامتثال للنظامية والتشريع المعمول به في المجال.
- الحرص على تبني ودعم النقابات العمالية للنظامية في برامجها الواسعة الهادفة لدعم العمال.

3. المبادرات التي تستحق التوسع والاستدامة

لقد أظهرت العديد من المبادرات في إطار مشروع سوليفم إمكانات عالية للتكرار نظرًا لفعاليتها واستدامتها وتوافقها مع أولويات السياسات الوطنية. وينبغي توسيع نطاق هذه المبادرات أو استدامتها بعد انتهاء مدة المشروع:

- برنامج المصادقة على المهارات المكتسبة عن طريق الخبرة في الجزائر: مبادرة رئيسية وفرت للعمال غير النظاميين مسارات للتحول إلى الاقتصاد المنظم من خلال التحقق من مهاراتهم المكتسبة ودمجهم في أطر عمل منظمة.
- خدمات استشارات لتسجيل الأعمال في مصر: ساعدت هذه الخدمات أكثر من 200 وحدة غير منظمة على اكتساب معرفة عن إجراءات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، مما يدل على فعالية التوجيه والتوعية المستهدفة.
- مكتب المساعدة في جمعية الصناعيين اللبنانيين: نموذج لدعم الشركات في تنظيم العمالة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتواصل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- التدريب القطاعي الخاص للعمال غير النظاميين في فلسطين: تزويد العمال في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وقطاع الملابس بالأدوات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم والوصول إلى حماية العمال.

4. الخطوات التالية

لضمان استدامة طويلة الأجل لإنجازات مشروع سوليفم، توصى الأطراف الفاعلة بما يلي:

الحكومات

- **الجزائر**: الاستفادة من خارطة الطريق الوطنية للنظامية كأداة ديناميكية من خلال تحديثها بانتظام ودراسة إمكانية دمج نتائجها في سياسات التشغيل والاقتصاد، وضمان دورها في تشكيل استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد المنظم طويلة الأجل. وينبغي أن يتضمن ذلك المشاركة المستمرة مع الشركاء الاجتماعيين لصقل وتوسيع نطاقها.

- **لبنان**: ستستضيف وزارة العمل اجتماعات متابعة نصف سنوية تجمع الشركاء الاجتماعيين. وستوفر هذه الاجتماعات وسيلة لمشاركة التقدم الذي أحرزه كل شريك، ومناقشة الآليات الكفيلة لمأسسة الحوار الاجتماعي، ومناقشة التحديات والاحتياجات الناشئة. كما ستعمل الوزارة على دعوة أطراف خارجية (الوكالات الحكومية والأطراف الأخرى ذات الصلة) حسب الحاجة.

- **الأراضي الفلسطينية المحتلة**: مأسسة آليات الحوار الاجتماعي القائمة وتعزيزها لاستكمال العمل على التحول إلى الاقتصاد المنظم ء بما يشمل استهداف العمال غير المنظمين ، وتعزيز تمثيلهم في عمليات صنع القرار. وسوف يتطلب هذا تكييف الأطر الوطنية لإضفاء الطابع النظامي على دور ممثلي العمال غير النظاميين ودمج هذه الآليات ضمن هياكل صنع السياسات العمالية والاقتصادية. وتطوير الحوار الاجتماعي على مستوى القطاعات ذات طابع غير منظم .

منظمات أصحاب العمل

- **الجزائر**: توسيع برامج الاستشارة الاقتصادية لمساعدة الشركات في التحول إلى الإجراءات الرسمية من خلال تطوير خدمات دعم ومرافقة مستهدفة ومصممة خصيصًا للتحديات الخاصة بكل قطاع.

- **مصر**: مأسسة خدمات التدريب ودعم عمليات تسجيل الوحدات غير المنظمة وتوسيعها لدعم المزيد من القطاعات، وتوفير التوجيه المستمر بشأن الامتثال القانوني والضرائب وحماية العمال. وإنشاء منصة تمكن المؤسسات من الوصول إلى التدريب ووضع قوائم التحقق من الامتثال وخرائط الطريق للتحول إلى الاقتصاد المنظم على مستوى القطاعات. وهذا يضمن سهولة الوصول إلى الموارد ويشجع على التحولات الأكثر سلاسة إلى الاقتصاد المنظم. فمن خلال دمج الأدوات الرقمية كأحد الأدوات الممكنة، ستتمكن الشركات من تلقي دعمًا مخصصًا على نطاق واسع.
- **لبنان**: حفاظ جمعية الصناعيين اللبنانيين على مكتب المساعدة الخاص بها وتوسعته والتعاون بشكل استباقي مع المؤسسات من خلال التواصل والزيارات الاستشارية المتنقلة والإرشادات الخاصة بالنظامية. ستعمل جمعية الصناعيين على ايجاد آلية لاستقطاب أعضاء جدد من مؤسسات غير نظامية ومساعدتهم في الانتقال إلى النظامية. ولتشجيع الامتثال، يمكن لجمعية الصناعيين أن تقدم حوافز مثل الوصول التفضيلي إلى فرص التواصل وبرامج الدعم اومن خلال دمج النظامية في معايير العضوية وتوفير مزايا ملموسة، تستطيع جمعية الصناعيين أن تساهم في دفع عملية النظامية داخل القطاع الصناعي في لبنان.
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة**: تطوير حملات توعية وخدمات وتدريبات جاذبة مستهدفة لتعزيز إضفاء الطابع المنظم بين الشركات الصغيرة من خلال الاستفادة من شبكات وروابط أصحاب العمل.

النقابات العمالية

- **الجزائر**: الدعوة إلى انتقال العمال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ومرافقتهم للانخراط في منصات الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف.
- **مصر**: توسيع نطاق تواصل المنظمات العمالية مع العمال غير النظاميين من خلال حملات التوعية و الاجتماعات القطاعية والتواصل مع الجهات الداعمة المتاحة على المستوى المحلي . تعزيز قدرة النقابات من خلال تدريب القادة على الدعوة إلى النظامية والآليات القانونية وحماية العمال. ضمان المتابعة المستمرة مع العمال المشاركين للحفاظ على الجهود ومنع التسرب. تطوير مؤشرات ومعايير الرقابة لتتبع التقدم والتأثير. وهذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على المشاركة طويلة الأجل ونتائج قابلة للقياس. وذلك من خلال الاستفادة من منصة المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي كآلية فعالة للحوار الاجتماعي.
- **لبنان**: دعم التزام الاتحاد العمالي العام والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بإنشاء وحدة عمالية معنية بالنظامية، والتي ستعمل كوحدة تنسيقية لمواءمة جهود النقابات بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ستلعب هذه الوحدة دورًا مركزيًا في ضمان بقاء النظامية على أجندة السياسات وأن تقوم النقابات العمالية بتفعيل سياسات العمل الوطنية بشكل نشط. ويتعين على هذه الوحدة تنسيق الجهود وتوحيد الأولويات قبل كل حوار اجتماعي نصف سنوي تستضيفه وزارة العمل.
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة**: دعم العمال غير النظاميين للوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال إقرار قانون الضمان الاجتماعي . و تطوير هياكل الاتحادات من خلال إقرار قانون التنظيم النقابي لتسهيل عضوية العمال غير النظاميين وإنشاء وحدة لتنسيق دعمهم.

شركاء التنمية

ينبغي لهم:

- توفير آلية تمويل مخصصة لدعم مبادرات وطنية تدعم النظامية، وترتكز على مشاركة الأطراف الثلاثة في تصميمها وتستند إلى الحوار الاجتماعي المستمر.

يجب أن يكون التمويل مشروطاً بثلاثة مبادئ رئيسية:

1. التصميم والملكية الثلاثية: يجب تطوير المبادرات وتنفيذها بشكل مشترك بين الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل، مما يضمن جهود إضفاء النظامية المتوازنة والشاملة.
2. التوافق مع المناقشات الثلاثية الجارية: يجب أن يذهب الدعم إلى المبادرات التي تنبثق من عمليات الحوار الاجتماعي المستمر ، مع ضمان أنها تعكس الأولويات المحلية والاحتياجات القطاعية الخاصة
3. التأثير والمأسسة على المدى الطويل: بدلاً من المشاريع التجريبية قصيرة الأجل، يجب أن يعطي التمويل الأولوية للإصلاحات المستدامة، والتكامل في السياسات الوطنية، وتعزيز آليات التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الآلية مرنة وقابلة للتطوير، مما يسمح للمبادرات بالبدء على نطاق صغير، وإظهار التأثير، والتوسع بناءً على النتائج. وهذا يضمن استمرار دمج جهود إضفاء النظامية في الأطر الوطنية وهياكل الحوكمة الثلاثية.

وكجزء من المناقشة الجماعية، اقترح الشركاء الثلاث مبادرات تجريبية محتملة في سياقات بلدان محددة.
وفي لبنان، كان أحد الاقتراحات مبادرة تجريبية في قطاع الصناعات الغذائية في محافظة محددة بغية العمل على إضفاء النظامية على علاقات العمل في هذا القطاع عبر الحوار الثنائي والثلاثي. ويمكن أن يشمل ذلك لجان قطاعية من العمال وأصحاب العمل للتفاوض على شروط عمل عادلة، من ضمنها الأجور، و حماية اجتماعية، وتطوير اتفاقية عمل جماعية كنموذج لهذا القطاع. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة جلسات توعية للعمال، ودعم امتثال الشركات، وبناء القدرات للنقابات العمالية وممثلي أصحاب العمل. كما سيتم إشراك وزارة العمل لاستكشاف التدابير السياسية التي تحفز العقود النظامية والتسجيل في الضمان الاجتماعي. ويمكن تكرار النموذج في مناطق أخرى أو توسيع نطاقه على المستوى الوطني إذا نجح.
وفي مصر، كان أحد الاقتراحات مشروعًا تجريبيًا لتدريب موظفي الهيئة الوطنية للتأمينات الاجتماعية على إدراج العمال غير النظاميين في مخططات الحماية الاجتماعية ومعالجة حواجز اشتراكهم. وتشمل الأنشطة المحتملة تنظيم فرق التسجيل المتنقلة ومنصات الاشتراك الرقمية لتبسيط إدماج العمال. ومن شأن التعاون مع النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل أن يضمن التواصل وبناء الثقة. ومن الممكن أن تساعد النتائج التي توصلت إليها هذه التجربة التجريبية في توجيه استراتيجيات العمل والحماية الاجتماعية الوطنية لتعزيز الاستدامة.

- ضمان الانخراط الحكومي الطويل المدى لدعم النظامية من خلال إدراجها في إطار تعاون إقليمي مهيكل مثل الاتحاد من أجل المتوسط، مما يسمح لها بالانتقال من التدخل القائم على المشروع إلى أولوية سياسية مستدامة.
- تحسين تبادل الخبرات والتعلم بين الأقران بين منظمات أصحاب العمل عبر البلدان لتعزيز نهج تعاوني وموحد لنظامية الأعمال.

- دعم إنشـاء منتدى الحوار الاجتماعي العربي كآلية مسـتدامة للحوار والتنسـيق وتطوير السـياسـات المشتركة، وضمان انخراط الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في تبادل الخبرات وتنسيق السياسات وفي الدعوة إلى ومأسسة التعاون الإقليمي بعد انتهاء مشروع سوليفم.
- من خلال هذه الخطوات سـتحول الأطراف الفاعلة جهود النظامية من مبادرة قائمة على المشـروع إلى أولوية سـياسـاتية مسـتدامةمما يضـمن التقدم المسـتمر نحو العمل اللائق والإدماج الاقتصـادي والسلام في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.